مصر بعد الانتخابات.. هل يمكن تعزيز العلاقة الاستراتيجية مع أمريكا؟

مايكل سينغ

فوز السيسي يمثل بداية فصل جديد لبلاده ولكن ليس بالضرورة نهاية اضطراباتها السياسية والاقتصادية

السنوات الثلاث الماضية أسفرت عن زيادة التدهور في الصلات الثنائية بين القاهرة وواشنطن

الولايات المتحدة بحاجة إلى علاقات إسرائيلية - مصرية مستقرة ومرور تفضيلي عبر القناة بينما تحتاج مصر إلى المعدات العسكرية والاعتراف الدولي

على حكومتي البلدين أن تتبنيا رؤية مشتركة للإرهاب بحيث لا تشمل المعارضة السياسية السلمية

التدفق الضخم للمساعدات الخليجية ساعد الحكومة الانتقالية على تنشيط الاقتصاد لكنه حل قصير الأجل لاستمرار البطالة والعجز المالي والتجاري

يمثل الفوز الذي حققه عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية في مصر التي جرت في الأسبوع الأخير من مايو بداية فصل جديد لبلاده، ولكن ليس بالضرورة نهاية اضطراباتها السياسية والاقتصادية. فالسنوات الثلاث الماضية لم تترك مصر مكبلة بمشاكل محلية وضائقة اقتصادية فحسب، بل أسفرت أيضا عن زيادة التدهور في العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة. فقد انكفأت القاهرة على ذاتها، رافضة للمشورة أو التأثير، في حين كانت واشنطن تراقب الوضع في حيرة. ورغم أن المسؤولين الأمريكيين يواصلون وصف العلاقات مع مصر بأنها «استراتيجية»، إلا أنها في الواقع أصبحت علاقات نفعية، يتبادل فيها الطرفان احتياجاتهما الضرورية: فالولايات المتحدة بحاجة إلى علاقات إسرائيلية – مصرية مستقرة وتعاونية ومرور تفضيلي عبر قناة السويس، بينما تحتاج مصر إلى المعدات العسكرية والاعتراف الدولي. وللمفارقة فإن مصر تمتلك اليد العليا في هذه العلاقة على الرغم من مشاكلها، ويرجع ذلك أساسا لأنها تعتقد أنه يمكنها اللجوء إلى أطراف أخرى لتلبية احتياجاتها على المدى القصير – روسيا لإمدادها بالمعدات العسكرية، ودول الخليج العربي للحصول على مساعدات، والمجتمع الدولي لنيل الاعتراف. وفي المقابل، ليس لدى واشنطن بديل جغرافي سياسي عن مصر.

التطلع للمستقبل

إن استمرار هذا النهج يبدو قصير النظر لكل من الولايات المتحدة ومصر. فالاعتماد العسكري على موسكو أو بكين والإعتماد المالي على الجهات المانحة من دول الخليج – أو أي جهة مانحة في هذا الصدد – على المدى الطويل، سيعرقل عجلة التنمية في مصر بدلا من أن يدفعها إلى الأمام. وبالنسبة لواشنطن، فإن إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة في التعامل مع كل تحول يجري في مصر يبدو أمرا مرهقا ويأتي بنتائج عكسية، ولن يؤدي ذلك إلى تنفير المصريين فقط بل سيمتد الأمر لحلفاء آخرين يزعجهم التقلب الأمريكي. فنجاح مصر كحليف مستقر ومزدهر أمر يصب بوضوح في صالح الولايات المتحدة مما يضفي أهمية على إيجاد الأدوات التي يمكن أن تؤثر إيجابيا على مسار البلاد.

إن الأمور التي تتجسد حاليا في مصر ستطول وستكون إلى حد كبير خارجة عن سيطرة واشنطن. فسياسة البلاد لا تمثل انقساما بين الديمقراطية والاستبداد أو الإسلاموية والعلمانية، وإنما تفاعل بين العديد من القوى الكبيرة (ببروقراطية متأصلة، وجيش مترامي الأطراف، وإسلام سياسي) أضيف له قوة جديدة وقوية وهي: توقع الشعب للمشاركة السياسية. فكما هو الحال في تركيا، وتايلاند، وحالات مماثلة، فإن التفاعل بين هذه القوى لا يسير وفق خط مستقيم نحو نتيجة معينة، بل يسير في مسار متعرج ومضطرب يتطلب الصبر والاهتمام المتواصل من قبل واشنطن.

من المستبعد أن تضع وزارة الخارجية الأمريكية نفسها قريباً في موضع تشهد فيه عن سير مصر على طريق الديمقراطية، وبالتالي تمهد الطريق لاستئناف المساعدات العسكرية، ولا ينبغي أن تكون العودة إلى الوضع السابق – الذي كان قد تدهور على مدى سنوات – هدف واشنطن، ولا القاهرة، بل ينبغي أن يُنظر إلى فوز السيسي باعتباره فرصة لإعادة تعريف العلاقة بحيث يصلح أن يطلق عليها مرة أخرى تسمية «الاستراتيجية».

خطوط العمل

بمجرد اعتماد نتائج الانتخابات رسمياً، ينبغي على الولايات المتحدة أن تعدل سياستها في عدة مجالات محورية.

التعاون الأمني. على مدار سنوات عديدة، كان الهدف الدقيق من التعاون الأمني بين مصر والولايات المتحدة غير واضح، ولذلك كانت مقاييس الحكم على نجاحه محيرة. على سبيل المثال، وفقا لتقرير «مكتب محاسبة الحكومة» الأمريكي الصادر عام 2006 والذي يحمل في طياته الإدانة، «أكد مسؤولون والعديد من الخبراء أن برنامج [المساعدات العسكرية] المقدمة إلى مصر يدعم أهداف السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة؛ ومع ذلك، فإن [وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين] لا تقيّمان كيفية إسهام البرنامج في هذه الأهداف على وجه التحديد».

لقد ظل برنامج المساعدات العسكرية [على ما هو] دون أن تُجرى عليه تعديلات تُذكر بسبب ثلاثة عوامل: الخوف من أن تلغي القاهرة المرور التفضيلي للقوات البحرية الأمريكية عبر قناة السويس أو تخفض تعاونها مع إسرائيل؛ والشعور بأنه على العكس، فإن منع المساعدات العسكرية لا يمنح الولايات المتحدة نفوذا كبيراً على تصرفات مصر؛ بالإضافة إلى حقيقة أن الشركات الأمريكية ستعاني وسيحصل المنافسون الأجانب على مكاسب في حال إلغاء المساعدات. ورغم أنه يمكن إخضاع كل سبب من هذه الأسباب للنقاش، حتى لو كانت جميع التأكيدات الثلاثة صحيحة، إلا أنها تقدم أساسا ضعيفا لأحد أكبر برامج المساعدات العسكرية التي تقدمها واشنطن.

ورغم ذلك فإن هذا لا يعني القول بعدم وجود مصالح استراتيجية بين الولايات المتحدة ومصر، التي ينبغي أن تكون أساسا يقوم عليه التعاون الأمني المثمر. وتشمل هذه المصالح مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، وحرية الملاحة، والحاجة إلى واردات الطاقة الآمنة، واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية كدعامة للاستقرار الإقليمي. والشيء الغامض هو ما إذا كان برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية الحالي – الذي يؤكد على منح المعدات الثقيلة ويساهم في ترسيخ القوة السياسية للجيش المصري – قد حسّن من هذه المصالح المتبادلة.

وبدلا من استئناف البرنامج القديم من خلال البدء بمبلغ المساعدات ووضع قائمة تسوّق تتناسب معه، على واشنطن والقاهرة أن تبدءا بالكتابة على ورقة فارغة، وتصمما برنامجا للتعاون الأمني يتوافق مع مصالحهما، ثم يحددا ثمن ذلك فيما بعد. ومن الناحية المثالية، ينبغي عليهما أن يشملا حلفاء آخرين في هذه العملية، ماليا وعمليا. فإذا كانت القيمة الدولارية للبرنامج الناتج أقل مما تمنحه أمريكا عادة إلى مصر في صورة مساعدات أمنية، فينبغي إحداث التوازن بزيادة المساعدات الاقتصادية. وفي ظل هذا النهج، فإن القدر الأكبر من المساعدات التي تقدمها واشنطن من المرجح أن يشمل جهود التعاون في مكافحة الإرهاب – ولكي يستديم ذلك، يتحتم على الحكومتين أن يتبنيا رؤية مشتركة للإرهاب، بحيث لا تشمل المعارضة السياسية السلمية.

التقدم السياسي وحقوق الإنسان. لقد أسهم الفرح الناتج عن ثورة فبراير 2011 في جعل المسؤولين الغربيين والمصريين على حد سواء يعقدون آمالاً غير واقعية بشأن تحول البلاد. فبينما ينبغي على واشنطن ألا تيأس من الضغط على القاهرة لكي تنتهج مساراً ديموقراطياً، ينبغي عليها أيضا أن تركز على أهداف واقعية يمكن أن تعمل كتقدم للبناء عليه. يجب أن تشمل بعض الأهداف المباشرة ابتعاد الجيش المصري عن السياسة؛ يتعين على السلطات أن تسمح بقيام حملات مفتوحة خلال الانتخابات البرلمانية المقبلة؛ ويجب أن تلعب السلطة التشريعية دوراً قوياً وأن تكون بمثابة رقيب على السلطة الرئاسية؛ كما يتعين على السيسي أن يتعهد بالامتثال بمدد الرئاسة وبفسح المجال أمام تناوب السلطة، الذي سيكون في حد ذاته خروجا حادا عما كان عليه الوضع خلال العقود الستة الماضية من تاريخ مصر كما سيكون محل ترحيب [من قبل الجميع].

وحتى في الوقت الذي تضغط فيه واشنطن نحو تحقيق هذه الخطوات الواقعية، عليها أن تواصل الحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية. ولكن ينبغي ألا يقتصر هذا الدعم على البيانات، بل يجب أن يهدف إلى مساعدة مصر على بناء مؤسسات ديمقراطية – على سبيل المثال، الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ونظام قانوني عادل يعمل بشكل جيد – لاستبعاد الخيار الزائف بين التطرف والاستبداد. على واشنطن التأكد قدر الإمكان من أن برامج بناء القدرات لها أهداف واضحة، وأن تقيم فعاليتها بصرامة، وأن تنسق بينها بصورة متعددة الأطراف لزيادة تأثيرها، كما أن عليها توسيع نطاق النوعية والمشاركة من قبل كبار المسؤولين الأمريكيين لضمان أن لا يتجزأ التواصل مع المجتمع المصري في صورة نشاط «تنموي».

إن هذا أمر بالغ الصعوبة في البيئة السياسية الحالية في مصر، حيث تفسر التحركات الغربية النابعة من المبادئ من منظور الطائفية وكراهية الأجانب، كما يتعرض عمال المساعدات الغربية والصحفيين إلى الاضطهاد. بإمكان الولايات المتحدة أن تحسّن فرص نجاحها بإقامة العلاقة بأكملها على أساس استراتيجي أكثر رسوخاً، وبالتعاون مع حلفاء آخرين ومع المصريين أنفسهم، وباستهداف منتهكي حقوق الإنسان – من وراء الكواليس أو علناً، ويتوقف ذلك على الظروف– بدلاً من جعل العلاقة بأكملها رهينة لتقلبات السياسة المصرية. يجب على واشنطن أن تلقي نظرة شاملة على هذه العملية، وتتوقع أن يكون التقدم بطيئاً.

الاستقرار الاقتصادي والإصلاح

إن من أسوأ الأخطار التي تواجه استقرار مصر – وربما سيادة الحكومة المقبلة – هي حالة البلاد الاقتصادية المتردية. فالتدفق الضخم للمساعدات الخليجية قد ساعد الحكومة الانتقالية على تنشيط الاقتصاد، لكنها أثبتت أنها حل قصير الأجل في أحسن الأحوال، بسبب استمرار البطالة والعجز المالي والتجاري، وعدم حل مشاكل الطاقة، ووجود قيود على النمو الاقتصادي، وتوقف نمو القطاع الخاص.

بالإضافة إلى ذلك، جاءت المساعدات الخليجية دون شروط اقتصادية مصاحبة، وبالتالي فإن ذلك لم يسهم في فرض انضباط مالي على القاهرة بالطريقة التي تقوم عليها المعونة المقدمة من قبل «صندوق النقد الدولي» أو غيرها من المساعدات المتعددة الأطراف، الأمر الذي يجعل أي جهود غربية لربط المساعدات بالظروف الاقتصادية أو السياسية غير مجدية. وفي الوقت الراهن فضلت دول الخليج المانحة الاستقرار قصير المدى وتهميش جماعة «الإخوان المسلمين» على كل شيء آخر.

ومع ذلك، فبعد الانتخابات قد يكون حلفاء واشنطن في الخليج أكثر انفتاحا على تبني نهج إقتصادي قائم على التنسيق تجاه مصر. فلا يمكن أن تنجح مصر اقتصاديا على المدى الطويل دون إجراء إصلاح هيكلي كبير يعالج الإعانات الضخمة والغير فعالة، والقطاع الحكومي المتضخم، وغيرها من المشاكل. وتؤثر هذه القضايا أيضا على الاستقرار السياسي والأمني عن طريق تأثيرها على النمو الاقتصادي وفرص العمل والتوظيف.

إن المساعدات الخارجية غير المشروطة قد تساعد مصر على تجاهل مشاكلها على المدى القصير فقط؛ فبدون إصلاح ستذيب مليارات الدولارات التي استثمرتها الإمارات العربية المتحدة والكويت وغيرها في مصر عدم جدواها. على واشنطن أن تسعى لنيل دعم هؤلاء الحلفاء لربط تقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية بحزمة إصلاحات هيكلية ومساعدات يقدمها «صندوق النقد الدولي»، والتي قد تتطلب أيضا من القاهرة إرساء التأييد السياسي الواسع الذي تعذر على حكومة مرسي. فإذا مضت مصر قدما في تحقيق هذه الإصلاحات، فينبغي على الولايات المتحدة وأوروبا أن تستعد لاتخاذ خطوات أخرى لتعزيز القطاع الخاص المصري من بينها تقديم الحوافز التجارية والاستثمارية.

الخلاصة

لكي تكون العلاقة المصرية الأمريكية «استراتيجية» حقاً، يجب أن تفهم واشنطن إستراتيجيتها في المنطقة ومكانة مصر فيها. ومثل هذه الإستراتيجية ينبغي أن تشمل تقوية التحالفات الثنائية التي ضعفت [لعدة أسباب]، وتأكيد التعاون الأمني، وتعزيز قدرات الحلفاء، وتعزيز الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي على المدى البعيد. فلكي تنجح السياسة الأمريكية في مصر، يجب ألا تميل إلى هدف من هذه الأهداف على حساب الآخر، بل عليها أن تسعى إلى تعزيز هذه الأهداف معاً– على سبيل المثال، باستخدام تحالف قوي كمنبر للدعوة إلى الإصلاح والدفاع عن حقوق الإنسان. وفي خضم الاضطرابات الداخلية في مصر، يجب على السياسة العاقلة أن تدرك أيضا حدود النفوذ الأمريكي في جميع هذه المجالات عبر تبني رؤية طويلة الأجل وتحديد أولويات الدعم الموسع متعدد الأطراف لأي مبادرة سياسية.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

أوباما وخيار الاستنزاف

غسان شربل

أمريكا لن تكون شرطي العالم. لن تضحي بأبنائها لاقتلاع مستبد، لن ترسل جيشها لزرع الديموقراطية قسرا في هذه الدولة أو تلك. لن تتحمل وحدها عبء إدارة العالم ومعالجة مشكلاته. الاعتماد على القوة العسكرية وحدها «ساذج وغير مستديم».

هذا ما يمكن استخلاصه من الخطاب الأخير لباراك أوباما. انتهت المرحلة التي أطلقها جورج بوش ردا على «غزوتي نيويورك وواشنطن». استخدام الآلة العسكرية الأكثر تطورا في التاريخ لم يعد بالنتائج المرجوة. لم يسفر عن قيام عالم أقل خطورة.

دفعت أميركا باهظاً ثمن غرور القوة. تستطيع القوة الأميركية تدمير أي نظام معاد لكنها لا تستطيع بناء نظام صديق على أنقاضه. أوقعت حروب جورج بوش بلاده في استنزاف فقص قدراتها وهيبتها. لا يكفي أن يكون الجيش قويا وقادرا على سحق خصومه. لا بد له من الاستناد إلى منطق مقنع يبرر تحركاته، وإلى اقتصاد قوي يشكل ضمانة للمجتمع والدولة والجيش.

كلام أوباما يوحي أن أميركا تريد التقاط أنفاسها. وإعادة تحديد مصالحها بشكل أوضح. وإعادة تحديد دورها وحدوده. لا تريد أن يكون اللاعب الوحيد في العالم. دور اللاعب الوحيد يرتب أثقالا منهكة. تريد بالتأكيد أن تكون اللاعب الأول. وأن تبحث عن شركاء في هذه المنطقة أو تلك. تريد قيادة ائتلافات وتحالفات. إشراك آخرين في المسؤولية والأعباء.

لنترك جانبا أوهام الانتصار على أميركا خصوصا حين تراود دولا تئن تحت ركامها. يعتقد صوماليون أنهم مرغوا أنف أميركا في التراب لكن أين الصومال الآن؟ وتعتقد المقاومة العراقية أنها أذلت الإمبراطورية الأميركية لكن أين العراق الآن؟ يعتقد أهالي الفلوجة أنهم أخضعوا الجيش الأميركي لكن أين الفلوجة الآن؟ يسخر مؤيدون للنظام السوري من الخط الأحمر الذي تحدث عنه أوباما لكن أين سورية الآن؟ يرقص الرئيس عمر حسن البشير ساخراً من أميركا والمحكمة الجنائية الدولية لكن أين السودان الآن؟ يجدر بكثيرين تذكر أن فيتنام مرغت رأس أميركا في الوحل وتبذل الآن جهدها لاجتذاب المستثمرين والسياح الأميركيين.

أميركا قوة عظمى هائلة الإمكانات والأخطاء. من أبرز نقاط قوتها قدرتها على التوقف والمراجعة. ما تحدث عنه أوباما في خطابه الأخير قد يتحول نهجاً يستمر سنوات وبغض النظر عن اسم الرئيس. إنه قراءة للوضع الدولي ومشكلاته وموازين القوى وموقع أميركا في هذا العالم والصيغة الأفضل لدور يخدم مصالحها ويضمن موقعها.

في سياق هذا الفهم لدور أميركا الجديد يتعامل أوباما مع الملف السوري. لم يرسل الجيش لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد حتى حين اعتبر كثيرون أن الأسباب متوافرة والفرصة متاحة بعد انهيار النظام باستخدام السلاح الكيماوي. لن يزج القوات الأميركية «في حرب أهلية تزداد مذهبية». لكن ذلك لا يعني أن أميركا غسلت يديها من الوضع القائم في سورية.

في هذا الإطار يمكن قراءة ما أعلن عنه أوباما من مساعدات لدول الجوار السوري لتمكينها من تحمل أعباء مشكلة اللاجئين ومواجهة الإرهاب العابر للحدود. وكذلك حديثه عن دعم المعارضة المعتدلة بالتدريب والسلاح لتوفير بديل يتفذ سورية «من الإرهابيين والنظام الديكتاتوري».

ما شهدته بعض الاجتماعات المغلقة وغير المغلقة المتعلقة بالملف السوري يوحي بأن إدارة أوباما اعتمدت خيار الاستنزاف في سورية لقناعتها بعدم وجود حل عسكري «يمكن أن ينهي المعاناة الرهيبة في وقت قريب». الحديث عن دعم عسكري مدروس ومتدرج ومضبوط للمعارضة المعتدلة لإحداث تعديل في ميزان القوى في غضون عامين يرغم النظام على قبول حل سلمي يرسم ملامح سياسة الاستنزاف هذه. إنه استنزاف لإيران التي ألقت بكامل ثقلها لإنقاذ النظام في سورية وتدفع فاتورة استمراره. واستنزاف لروسيا وفق تصور يستخلص دروس الحرب الباردة والوضع الدولي الجديد الذي كشفته الأزمة الأوكرانية. والاستنزاف يعني التدريب والتسليح والدعم السياسي والمالي وترتيب ائتلاف يساهم في عملية الاستنزاف الطويلة.

في بداية الأحداث الدامية في سورية اتخذت طهران وموسكو قراراً يقضي بمنع المعارضة السورية من الانتصار. يبدو أننا عشية قرار مقابل اليوم. توحي اجتماعات عقدت حديثا أن أميركا اتخذت قراراً بمنع النظام السوري من الانتصار. لهذا تبدو سورية مرشحة لاستنزاف طويل كما كانت فيتنام ذات يوم وأفغانستان في يوم آخر.

عن «الحياة» اللندنية

اليمين المتطرف يغزو البرلمان الأوروبي

د . غسان العزي

يعيش الاتحاد الأوروبي أزمة مستعصية مثلثة الأبعاد – اقتصادية ونفسية وهويتية . فمنذ خمس سنوات لا تزال نسبة النمو تدور حول الصفر في المئة في معظم الدول الأوروبية، والبطالة تضرب أرقاما قياسية جديدة أمام عجز الحكومات عن إيجاد الحلول المناسبة وهي التي ما انفكت تعد الناخبين، في الحملات الانتخابية، باجتراح مثل هذه الحلول . وأبرز مثال على ذلك وعود الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي وصل رئيسه إلى الإليزيه في انتخابات العام 2012 ليسقط سقوطا مدويا في الانتخابات البلدية الشهر المنصرم . ولم ينفع استبدال رئيس الحكومة وبعض الوزراء كما إعلان رئيس الوزراء الجديد إيمانويل فالس تخفيض الضرائب على ذوي الدخل المحدود بقيمة مليار يورو سنويا . فهذا المبلغ كبير بالنسبة لميزانية تعاني عجزا هائلا وضئيلا لا يكفي لرفع مستوى الطبقة الكادحة، كما تبين بأن هذه المناورة فاشلة انتخابيا لأنها لم تكف لإنقاذ شعبية الحزب الاشتراكي الحاكم والتي انهارت تماما في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في 25 مايو / أيار الماضي .

هناك أزمة ديمقراطية معطوفة على أزمة هوية لا يزال يفتقد إليها الاتحاد الذي تتحكم بسياساته مجموعة من الأوتوقراطيين القابعين في مكاتبهم في بروكسل . فبعد أن أضحى عدد أعضائه ثمانيا وعشرين دولة لا أحد يعرف هل سيستمر الاتحاد في التوسع وإلى أين ومتى يتوقف، وهل يحمل هوية واضحة تعبر عنه غير العلم الأزرق المرصع بنجوم تمثل الدول المنضوية فيه؟

والمعروف أن الأزمات بيئة ملائمة للشعبوية والتطرف . فليس من المفاجيء، والحال هذه، أن تنمو أحزاب في هنغاريا وهولندا والدنمارك وفرنسا وبريطانيا، على سبيل المثال لا الحصر، على خلفية شعاراتها المناوئة لأوروبا والمعبرة عن حقد وعنصرية وكراهية للمهاجرين لاسيما المسلمين منهم . لقد ارتفعت في الحملات الانتخابية في مثل هذه الدول المذكورة شعارات تدعو علناً إلى طرد المسلمين، فقط لأنهم مسلمون ومهاجرون .

لقد صدقت توقعات مؤسسات استطلاع الرأي التي حذرت من تقدم الأحزاب الشعبوية واليمينية المتطرفة في انتخابات برلمانية كان أكثر من ستين في المئة من الذين شاركوا فيها مدفوعين بهموم وقضايا أوروبية بحت .

وقد استقت الأحزاب اليمينية المتطرفة أصواتها من الطبقات الشعبية والشبابية التي كانت يسارية تاريخيا . فالجبهة الوطنية في فرنسا جمعت أصواتها من صفوف العمال والمستخدمين (34 في المئة) والعاطلين عن العمل(83 في المئة) . وبعد أن كان التصويت لمثل هذه الجبهة أمرا مخجلا فإنه أضحى أمرا عاديا ممكنا بحسب استطلاع للرأي كشف أن أكثر من 54 في المئة من الفرنسيين لم يعودوا يشعرون بالخزي إزاء التصويت لمثل هذه الجبهة التي أضحت القوة السياسية الأولى في فرنسا كما توقعت زعيمتها مارين لوبان وأكدته نتائج الانتخابات الأوروبية، الأمر الذي يسمح لها بأن تطمح للفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة العام 2017 .

لقد بينت هذه الانتخابات بأن الأحزاب الأوروبية الكبرى، اليمينية منها واليسارية المؤيدة للاندماج الأوروبي وللتبادل الحر، تتطور في عكس اتجاه المزاج الشعبي الذي بات يشكك في جدوى التبادل الحر والاندماج مفضلاً الانطواء على النفس . وكان النقاش الانتخابي يتمحور حول الحلول المجدية للأزمة التي انقسمت حولها الأحزاب المتنافسة . فمنهم من أبد شعار «أوروبا الأوطان» الذي رفعته مارين لوبان والقاضي بالعودة إلى الأوطان لحل مشكلاتها الخاصة بعيداً عن الاتحاد الذي تسبب بهذه المشكلات، ومنهم من اقترح فرض حد أدنى واحد للأجور في كل دول الاتحاد للحؤول دون المنافسة غير المشروعة بينها، ومنهم من دعا إلى إعادة النظر بمعاهدة شينغن لجهة تعديلها أو إلغائها كي يتسنى للدول مراقبة حدودها والتصدي لسيل المهاجرين غير الشرعيين . . . الخ .

كل الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة حققت تقدماً ملحوظاً ولكن اللافت أن تنجح أحزاب صغيرة هامشية حديثة الولادة في الوصول إلى البرلمان . فمثلاً المانيا رغم صحتها الاقتصادية الجيدة لم تنج من هذه الظاهرة. كذلك بولونيا وهولندا وهنغاريا حيث وصلت أحزاب إلى البرلمان يقوم برنامجها المعلن على الدخول إلى البرلمان الأوروبي من أجل تفكيك الاتحاد من الداخل» .

لكن رغم هذه «الصدمة» و«الزلزال» بحسب تعابير مراقبين ومسؤولين أوروبيين فإن الأحزاب المعادية للاتحاد الأوروبي (وبالمناسبة المسلمين والعرب أيضا) استحوذت على مئة مقعد في البرلمان الأوروبي الجديد (من أصل 750 مقعداً)، وهو ما لا يكفي البتة لتدمير أو تفكيك البناء الأوروبي أو وقف العمل فيه، لكنه كاف لرفع الصوت المعادي للاتحاد ولدفع الأحزاب التقليدية إلى التغيير . وفي رأي جان تيشو مدير فريق كارنيغي الأوروبي فإن «ذلك لن يغير طريقة عمل الاتحاد» ولكن ستكون هناك نتائج «على المسارح السياسية الوطنية والطريقة التي يتصرف بها القادة الوطنيون في دول الاتحاد الأوروبي» . وعلى الأرجح أن يكون لذلك تأثير مباشر في كل المشهد السياسي والحزبي المقبل على امتداد القارة العجوز .

عن «الخليج» الإماراتية